

Distr.: General
7 August 2000
Arabic
Original: Arabic/English/
French/Russian

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٧٩ من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	أولا - مقدمة
٢	٥٤-٣	ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات
٢	١٦-٣	ألف - الاتحاد الروسي
٤	١٨-١٧	باء - الأردن
٥	٤٢-١٩	جيم - البرتغال
٩	٥٣-٤٣	دال - الجزائر
١١	٥٤	هاء - قطر

* A/55/150.

** أعد هذا التقرير استنادا إلى الردود الواردة من الدول الأعضاء.

أولا - مقدمة

المتوسط. وتبعاً لذلك، يقدم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب واستناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ - وفي هذا الصدد، أرسلت مذكرة شفوية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها بشأن الموضوع. ووردت حتى الآن، ردود من الحكومات التالية: الاتحاد الروسي، والأردن، والبرتغال (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي هي أيضاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والجزائر، وقطر، وكندا (التي أفادت بأنه ليس لديها ما تبلغ عنه). وترد ردود هذه الدول في الجزء الثاني أدناه. وستصدر أي ردود أو إخطارات ترد فيما بعد بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانياً المعلومات الواردة من الحكومات

ألف - الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

٣ - نرى أن من أكثر المهام التي يواجهها المجتمع الدولي استعجالاً ضرورة تخفيف التوتر وتحسين الأوضاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي ما زالت من أكثر مناطق العالم اتساعاً بعدم الاستقرار وتعرضاً للانفجار، وتتفق مع الرأي القائل إن المخاطر والتحديات التي تواجهها هذه المنطقة يمكن أن تصبح أحد الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

٤ - ولا تزال الوضعية السياسية في هذا الجزء من العالم متسمة بالتعقيد. إذ ما برحت المنطقة تعاني من آثار أعمال استعراض القوة من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي ضد إحدى دول البحر الأبيض المتوسط، وهي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولا تبرهن إمكانية استخدام القوة لحل

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين القرار ٥٩/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي طلبت بموجبه، في جملة أمور، إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك، وشجعت جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالاشتراك، في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، ضمن غيره، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشجعت الجمعية أيضاً بلدان البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأنه يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة وبحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة. وإضافة إلى ذلك، دعت الجمعية جميع دول المنطقة إلى التصدي، بمختلف أشكال التعاون، للمشاكل والتهديدات التي تواجهها المنطقة، مثل الإرهاب والجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع، فضلاً عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض

وثائقها تنص على آليات للمناقشة العامة للميثاق من جانب جميع الأطراف المعنية.

٧ - ومن الضروري في هذه المرحلة، التي يدخل فيها إعداد ميثاق للسلام والاستقرار أهم مراحله، أن تتسم النهج المتعلقة بمحتواه بالشفافية. والمهم أن تستند صياغته إلى مبادئ مقبولة عالمياً من القانون الدولي، تعترف بأولوية دور الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي، وينبغي أن تولي الاعتبار لأحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن البحر الأبيض المتوسط والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي.

٨ - ونرى أن البناء الجديد للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن يستبعد إمكانية تدخل أي بلد أو مجموعة من البلدان في شؤون الدول الإقليمية الأخرى لأغراض حفظ السلام تحت شعار "التدخل الإنساني".

٩ - وثمة أيضاً الخطر المتمثل في أن يؤدي إضفاء الطابع المؤسسي على العملية الأوروبية المتوسطية إلى تحويلها إلى "نادٍ خاص" نوعاً ما، والحد من إمكانيات التعاون مع الشركاء غير الإقليميين. فلن يسهم اتباع هذا النهج بأي شكل من الأشكال في تحقيق أهداف تعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٠ - ونحن مقتنعون بوجود إمكانيات حقيقية لتوسيع نطاق التعاون حول البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الحيوية مثل مكافحة الجريمة المنظمة بجميع مظاهرها، والتغلب على آثار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، وكفالة الملاحة المأمونة. وهناك أيضاً إمكانيات للتعاون مستقبلاً في البحر الأبيض المتوسط في مجال حماية البيئة.

١١ - ومن هذا المنطلق، من الضروري تعزيز اضطلاع الأمم المتحدة بدور بناء في حل المشاكل السياسية

بمجموعة معقدة من المشاكل القائمة بين الإثنيات على هشاشة النظام الأممي الحالي لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط فحسب، بل أيضاً على اعتماد الاستقرار اعتماداً مباشراً في المنطقة بأسرها على الإرادة والمسؤولية السياسيتين لفرادى الدول أو مجموعات البلدان. ولا يزال الأثر السلبي على الحالة في المنطقة، رغم إحراز بعض التقدم مؤخراً، ظاهراً للعيان في العجز عن تسوية مشاكل مزمنة من قبيل مشكلتي الشرق الأوسط وقبرص.

٥ - ولا يزال تحقيق الهدف المتمثل في تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام واستقرار ورخاء كما أُعلن في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. تعترضه العوائق. ومن الواضح أن الجهود التي يبذلها أعضاء العملية الأوروبية المتوسطية وحدهم غير كافية. ونحن مقتنعون بأن هذه العملية ستتسارع بشكل حثيث وستصيب قدراً أكبر من النجاح إذا اشتركت الدول المتاخمة لحوض البحر الأبيض المتوسط، التي تتأثر مباشرة بالعوامل الموجودة في المنطقة، في التدابير العملية المتخذة ضمن إطارها. والاتحاد الروسي أحد هذه الدول. ويتطلب تعزيز الأمن في المنطقة وحل مشاكلها المعقدة، التي يتجاوز الكثير منها الحدود الوطنية، نهجاً واسع النطاق قائماً على منظور طويل الأجل. والمقصود من ذلك أمران هما إعداد وثائق مفاهيمية في مجال الأمن والتنفيذ العملي للبرامج الإنمائية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لصالح المنطقة.

٦ - ومن الأمور الهامة بشكل خاص في المرحلة الراهنة إعداد ميثاق للسلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي وثيقة ذات أهمية حيوية ينبغي أن تشكل أحد المكونات الأساسية لبناء الأمن الدولي ويزيد الاهتمام بها حالياً في المجتمع الدولي. غير أن الاضطلاع بهذا العمل يتم حصراً داخل إطار العملية الأوروبية المتوسطية، رغم أن

١٦ - وقد يكون من المفيد للأمم المتحدة ترويج فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي الفكرة التي لم تفقد أهميتها في نظرنا. إذ سيتيح مثل هذا المحفل إمكانية العكوف على مشاكل المنطقة بشكل مباشر وبيان وسائل محددة لحلها، عن طريق استخدام موارد وقدرات مجموعة واسعة من الدول المهتمة بإيجاد تنمية لا تكتنفها الأزمات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

باء - الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١٧ - يولي الأردن أهمية قصوى للشراكة الأوروبية المتوسطية ويؤكد أهمية الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويؤيد قرار الجمعية العامة ٥٩/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، ويدعو الأردن إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون في جميع المجالات.

١٨ - إن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى بذل جهود دولية ولذلك فإننا نوصي بما يلي:

(أ) أن التقدم في العملية السلمية ورفع العقوبات من أمامها سيؤثر بشكل إيجابي إلى تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي خاصة في المجالات الاقتصادية، ولذلك فإننا ندعو إلى دور أوروبي أكثر فعالية للمساعدة في النهوض بالعملية السلمية ودفعها إلى الأمام؛

(ب) أن مفهوم الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يستند فقط إلى البعد العسكري بل هو مفهوم شامل يستند إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية

والاقتصادية وغيرها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإشراك المنظمات العالمية بقدر أكبر في الجوانب الإقليمية للتعاون.

١٢ - ومن الضروري أيضا تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة التكامل بين المصالح الاقتصادية وتشجيع التعاون الفعال لبلدان البحر الأبيض المتوسط مع المناطق المتاخمة لها، لا سيما دول حوض البحر الأسود. وسيكون من شأن تحقيق مفهوم "منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبرى" على أساس نظام للتعاون على نطاق واسع بين دول حوضي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، التوسع إلى حد كبير في نطاق إمكانيات تحويل المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار وتعاون.

١٣ - وتستطيع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول حوضي البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

١٤ - وقد تتفتح آفاق واسعة نتيجة لإقامة تعاون في المشاريع الاقتصادية والبيئية في سياق التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والبرنامج "الأوروبي المتوسطي" التابع للاتحاد الأوروبي.

١٥ - وتستطيع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تسهم كثيرا في تعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لما تجمع لديها من خبرة ملموسة فيما يتعلق بقيام الدول الأطراف على الصعيد الإقليمي بصياغة وتنفيذ التدابير المشتركة لتعزيز الأمن والتعاون في المجالات العسكرية والسياسية، والاقتصادية، والإنسانية وغيرها من المجالات. ويمكن الاستعانة بهذه الخبرة دون شك في حسم مشاكل البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في ضوء الأهمية التي توليها وثائق مؤتمر قمة اسطنبول للتعاون مع شركاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الإثني عشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويشمل ذلك الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والمالية، والثقافية، والاجتماعية والبشرية من هذه العلاقة. وأحرز هذا التقدم رغم أن بعض الظروف المحيطة لم تكن مواتية. إذ كان بوسعنا رغم ذلك الاحتفاظ بإرادتنا وقدرتنا على التقدم خطوة خطوة، دون إغفال الأهداف الأساسية التي سعينا إلى تحقيقها. وينبغي لنا أن ننظر ملياً في مستقبل التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، مع الاستجابة لما يستجد من واقع وتحديات على الصعيد الدولي، إذ لن تكون منطقة البحر الأبيض المتوسط بمنأى عن هذه التغيرات. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب علينا مواصلة توجيه الجهود، في القرن الجديد، للنهوض بجدول أعمال منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك لتأكيد دور هذه المنطقة على الساحة العالمية والإسهام في تطوير شراكتنا على أساس حيز أوروبي متوسطي أكثر انسجاماً وخصوصية. وبإمكاننا رؤية آفاق التغيير إلى وضعية أفضل في المنطقة وتأكيد ذلك في سياق عالمي، غير أنه لا يمكننا تحقيق ذلك بالكامل طالما ظلت هناك عوامل مؤدية للتفكك بل وزعزعة الاستقرار.

٢٢ - إن عام ٢٠٠٠ يبعث على التفاؤل، في وقت نقرب فيه من الذكرى الخامسة للشروع في عملية برشلونة. ومنذ انعقاد المؤتمر الوزاري بشتوتغارت في عام ١٩٩٩، أحرزنا تقدماً في المراحل الأخيرة للعمل المفاهيمي المبذول لبلورة ميثاق أوروبي متوسطي للسلام والاستقرار، بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع النص والموافقة عليه من قبل المحفل الرابع لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٣ - ومن الأمور الهامة أيضاً العمل المتواصل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إعداد استراتيجيته الموحدة تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، كدليل على الأهمية التي يوليها الاتحاد لهذه المنطقة. وقد قرر المجلس الأوروبي في

والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ولذلك فقد توجه الأردن دائماً نحو الحوار والتعاون البناء، ونبذ العنف والابتعاد عن التطرف؛

(ج) أن الأردن يتطلع بأن تصبح منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تنعم بالأمان والاستقرار والتقدم الاقتصادي والتنمية الشاملة بحيث يتمتع الفرد بكامل حقوقه الإنسانية؛

(د) إيجاد آلية لتسوية النزاعات سلمياً بما فيها الالتزام بالعمل للبحث عن حلول سلمية بين أطراف النزاع في المنطقة.

جيم البرتغال*

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١٩ - أيدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٥٩/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويرغب الاتحاد في تقديم الرد الموحد التالي بشأن بعض الأنشطة التي اضطلع بها بغرض تحقيق أهداف القرار المذكور.

٢٠ - ويشير الاتحاد الأوروبي إلى ردوده الموحدة السابقة (الوثائق A/48/514/Add.1 و A/49/333 و A/50/300، و A/51/230)، ويؤكد على العناصر الأساسية المدرجة في تلك الوثائق، كما يود إضافة الملاحظات الواردة أدناه.

٢١ - منذ إعلان برشلونة، أسهمت العملية الأوروبية - المتوسطية بقدر كبير في الإنجاز الهام المتمثل في إقامة شراكة عالمية وتطويرها وتوطيدها بين الاتحاد الأوروبي وشركائه

* مقدم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أوروبا، ومنتدى البحر الأبيض المتوسط، ضمن جهات أخرى، ومن بينها المسارات المتعددة لعملية السلام في الشرق الأوسط) في نطاق ما نراه تكافلا إيجابيا وتكاملا مع عملية برشلونة.

٢٧ - ونرى أن تضافر هذين الحدثين يتيح فرصة فريدة لا ينبغي تضييعها للنهوض بجدول الأعمال المشترك للبحر الأبيض المتوسط، عن طريق بلورة محتوياته، وزيادة إبرازه وتوجهه نحو المستقبل، ضمانا لعدم تأثير مشاكل القرن الماضي على فرص هذا القرن. ونأمل في تحقيق خطوة نوعية إلى الأمام من حيث إدراك أهداف برشلونة وتنفيذها، في ظل الروح التنافسية والعولة التي تطبع القرن الحادي والعشرين. وينبغي الاستفادة من تطور الظروف الإيجابية للتقدم بثقة باتجاه تحقيق أهداف الشراكة. وتدعو الحاجة أيضا، في هذه اللحظة التاريخية، إلى بلورة صورة أوروبية متوسطة وتعهدها، بما يعكس الهوية الناشئة لهذه المنطقة والهدف الذي يجمعها.

٢٨ - ومنذ إصدار إعلان المجلس الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، في اجتماعه في برلين يومي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩، أكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بدعم تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادئها وإلى الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر مدريد، واتفاقات أوسلو وأخيرا مذكرة شرم الشيخ. ونرى أن أطراف عملية السلام تمر بلحظة هامة فيما يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وقد شجعنا هذه الأطراف على اغتنام الفرصة واستئناف المفاوضات على جميع المسارات، وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، مع تعزيز دور الاتحاد الأوروبي في دعم العملية.

البندقية أن الدعامتين الأساسيتين اللتين ستتأسس عليهما الاستراتيجية الموحدة هما عمليتا برشلونة والسلام في الشرق الأوسط. ونحن عازمون على الإسهام من خلال هذه الاستراتيجية في المبادئ والأهداف العالمية لإعلان برشلونة بروح من ازدياد الثقة والشراكة مع أعضائنا المنتسبين المنتمين إلى الساحل الجنوبي، الذين يتم إطلاعهم على هذه التطورات، ونشاط هؤلاء الأعضاء الرغبة التي أعربوا عنها في أن تتيح هذه الاستراتيجية، بعد موافقة الاتحاد الأوروبي عليها، إمكانيات أفسح للتعاون، بتعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية، فضلا عن التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. ونأمل في أن تضيي الاستراتيجية بعدا إيجابيا أقوى على سياساتنا في المنطقة، عن طريق تعزيز الدور الأوروبي في شتى مناحي المسائل الأوروبية المتوسطية.

٢٤ - كما أننا نحيط شركاءنا علما، في إطار حوارنا السياسي، بسياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع الناشئة، والقائمة على أساس الاستنتاجات ذات الصلة التي خرج بها مؤتمر قمة هلسنكي. وتبرز إلى الوجود فرص جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من جراء إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والأمل معقود أن تسفر عن نتائج إيجابية خلال هذا العام.

٢٥ - ويرى الاتحاد الأوروبي أيضا أن مؤتمر القمة التاريخي الأول لأفريقيا أوروبا، المعقود تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي بدعوة مصر وتحت الرئاسة المشتركة للمنطقتين، يضيف زخما جديدا لإعداد جدول أعمال البحر الأبيض المتوسط.

٢٦ - وأخيرا، أحرز تقدم إيجابي في شتى عمليات الحوار المتوسطية التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي أو دوله الأعضاء مع شركائنا من الجنوب (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد غربي أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس

٢٩ - وفي إطار عملية برشلونة، أحرز تقدم في المناقشات بشأن ميثاق السلام والاستقرار، وفي الإجراءات المضطلع بها لتعزيز التعاون في القطاعات ذات الأولوية للتعاون الاقتصادي، وفي التصدي لمسائل التحول الاقتصادي، والنهوض بالاستثمارات وإقامة منطقة للتجارة الحرة لاتباع نهج أكثر توازنا فيما يتعلق بالشراكة. ويبدو أن في المتناول رفع وتيرة تنمية الأبعاد الثقافية، والاجتماعية والبشرية للمنطقة وتعزيز الحوار السياسي، على النحو المنصوص عليه في برشلونة. ونرى أن الطريقة الوحيدة لتزويد المنطقة بالأدوات التي تمكنها من أداء هذا الدور على الساحة الدولية هي البلورة التامة، على نحو متماسك ومتكامل، للأجزاء الثلاثة التي تشكل شراكة برشلونة.

٣٢ - وستشكل الأبعاد الثقافية، والاجتماعية والبشرية لعملية برشلونة الدعامات الأساسية لمنطقة يسود فيها السلام والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط. ويتطلب ذلك الإشراف الكامل للمجتمع المدني، وللشباب بصفة خاصة، كطرف في عمليات الحوار الرامية إلى القضاء على جو الارتباك وبناء الثقة.

٣٣ - وفيما يخص البعد السياسي للشراكة، يرى الاتحاد الأوروبي أن التقدم الذي أحرز بالفعل في الحوار السياسي قد ساعد على الوصول إلى قدر أكبر من الإدراك والتفاهم فيما بين الشركاء عن طريق السماح لهم بتبادل ومقارنة وجهات نظرهم والتوصل إلى تصورات مشتركة بشأن مشاكل المنطقة. وقد اكتسب هذا الحوار زخما بفضل تواصل المناقشات بشأن ميثاق السلام والاستقرار. وتجري بلورة توافق للآراء بشأن ضرورة إقامة الميثاق على أساس نهج شامل وتعاوني إزاء الأمن. وينبغي أن يسعى هذا التوافق، على سبيل الأولوية، إلى تعزيز الحوار السياسي. وينبغي لهذا الحوار أن يساهم في بناء منطقة إقليمية يسودها الاستقرار، من خلال نهج شامل، ويجب أن يدعم المبادرات المضطلع بها لصالح السلام والاستقرار في المنطقة. وسيكون التنفيذ التدريجي والمتطور في المستقبل لأحكام الميثاق، داخل إطاره، وبتوافق آراء الدول الـ ٢٧، جزءا من عملية نشوء منطقة

٣٠ - وإذا رغبتنا في عدم تضييع فرصة تحقيق أهدافنا في أفق عام ٢٠١٠، فسيكون من الجوهرى، لبناء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة، تعميق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي، فضلا عن الإبرام والتنفيذ السريع لاتفاقات الشراكة المعلقة، وتنمية الأبعاد البشرية، والاجتماعية والثقافية للشراكة، وإشراك شعوب شاطئ البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ هذا المشروع المشترك وتعزيز الحوار السياسي من خلال الاتفاق بشأن ميثاق السلام والاستقرار.

٣١ - ومنذ انعقاد مؤتمر شتوتغارت، عقدت عدة مؤتمرات وزارية قطاعية بين بلدان أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (مثل المؤتمرات المتعلقة بالصحة والمياه) ومن المقرر عقد مؤتمرات أخرى (بشأن الصناعة) في المستقبل القريب. وتنبغي الإشارة أيضا إلى المؤتمر الأوروبي المتوسطي بشأن الاستثمار الذي عقد مؤخرا في لشبونة (٢٩ شباط/فبراير ١ آذار/مارس ٢٠٠٠). ومن المناسبات والمشاريع الأخرى التي يزرع بها جدول الأعمال المتعاضد، المرصد الأوروبي المتوسطي للتشغيل والتدريب المهني، بوصفه أداة أساسية

الأطراف ستعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ونظم إيصالها، على نحو قابل للتحقق بشكل متبادل وفعال. ونص الإعلان كذلك على أن تقوم الأطراف بما يلي:

(أ) دراسة الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وكذلك منع الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية؛

(ب) الامتناع عن اكتساب قدرة عسكرية تتجاوز احتياجاتها الدفاعية المشروعة، مع إعادة تأكيد تصميمها في الوقت نفسه على تحقيق الدرجة اللازمة من الأمن والثقة المتبادلة بأدنى مستوى ممكن من القوات والأسلحة، وعلى الانضمام إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

٣٦ - والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التعامل مع المسائل العسكرية بقدر أكبر من الشفافية كفيل بتحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي. ويعد تحقيق الشفافية على النطاق العالمي فيما يتعلق بالأسلحة مفهوما هاما لبناء الثقة والأمن فيما بين الدول، ويعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أحد التدابير الهامة والملموسة في هذا الصدد. وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي بذل جميع الجهود لكفالة المشاركة على أوسع نطاق ممكن في السجل وتحسين فعاليته، بما في ذلك تقديم التقارير التي تفيد بعدم وجود أسلحة، وتوفير غير ذلك من المعلومات ذات الصلة مثل المقتنيات والمشتريات للإنتاج الوطني.

٣٧ - ويهيب الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بالبلدان في جميع أنحاء العالم وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تتكاتف من

أمنية مشتركة بصفة تدريجية. وسيطلب إنشاء هذه المنطقة التنفيذ التدريجي لتدابير بناء الشراكة، وتدابير من ضمنها اتفاقات التعاون الإقليمية للاتحاد الأوروبي، وذلك لتحسين علاقات حسن الجوار وكفالة اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات. وسيطلب أيضا التصدي للاحتياجات الأمنية للشراكة ووضع إجراءات مشتركة في الوقت المناسب.

٣٤ - ونرى أن بلورة هذا الميثاق وإبرامه سيشكلان خطوة نوعية في عملية تعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطة وتنفيذ إعلان برشلونة على نحو متوازن. وقد تم بالفعل تغطية قدر كبير من الأرضية المشتركة. وأملنا، حسب توقعات استنتاجات المؤتمر الوزاري المعقود في شتوتغارت (برشلونة - ٣)، أن يقدم نص الميثاق إلى الاجتماع الوزاري القادم للشراكة الأوروبية المتوسطة في تشرين الثاني/نوفمبر ويعتمد خلاله، بما يؤدي إليه ذلك من تعزيز المنظور المشترك إزاء الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن إتاحة أداة عملية وقابلة للتطور بغرض بلورة الفصل الأول من إعلان برشلونة.

٣٥ - وكما سبقت الإشارة، شمل إعلان برشلونة في إعلان المبادئ الذي تضمنه تعزيز الأمن الإقليمي بالعمل، في جملة أمور، من أجل منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، عن طريق التقييد بمجموعة من أنظمة منع الانتشار الدولية والإقليمية واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح والامتنال لها، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية، مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بها، وكذلك الوفاء بإخلاص بالتزاماتها بموجب اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار، مع النص على أن

٤١ - ويشير الاتحاد الأوروبي إلى موقفه الموحد المعتمد في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن التقدم اللازم إحرازه كي يتم بحلول عام ٢٠٠٠ إبرام بروتوكول ملزم قانونا للتحقق فيما يتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وهو الأمر الذي يولي له الاتحاد أهمية كبرى بوصفه أحد الأهداف الرئيسية في مجال عدم الانتشار.

٤٢ - ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك الملزمة قانونا المتفاوض عليها على أساس متعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك، كي تعزز السلام والتعاون في المنطقة.

دال - الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[١ آب/أغسطس ٢٠٠٠]

٤٣ - تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٩/٥٤ المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الذي اعتمدته الجمعية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وما برحت الجزائر تتعاون على الدوام وتشترك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويشهد هذا الموقف على اقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تستطيع أن تسهم في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار وأمن ومنطقة للتمتع المشترك بالتنمية والرخاء. ومن هذا المنطلق، اشتركت الجزائر في العملية التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة متجددة.

٤٤ - وبعد عقد مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي أرسى القواعد لعلاقات جديدة بين جانبي البحر الأبيض المتوسط، قائمة على الشراكة والمصالح

أجل تحقيق هدف الإزالة التامة للألغام الأرضية المضادة للأفراد في أقرب وقت ممكن.

٣٨ - ويرى الاتحاد الأوروبي أيضا أن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالغة الأهمية، ويشير في هذا الصدد إلى الإجراء المشترك الذي اتخذته في عام ١٩٩٨ لمكافحة تكسب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على نحو يهدد الاستقرار. ويولي الاتحاد أهمية كبرى لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وكذلك للمفاوضات المتعلقة بهذه المسألة في سياق البروتوكول الدولي لمكافحة التصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية في المحافل الأخرى.

٣٩ - ويعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ويلتزم بإضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة، كما تم التأكيد على ذلك مؤخرا في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في عام ٢٠٠٠. وأعرب الاتحاد عن تأييده لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأكد على أهمية البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات الضمانات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها تدبيرا فعالا لمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، يشجع الاتحاد الأوروبي بلدان البحر الأبيض المتوسط على تأييد التوقيع والتصديق على هذه البروتوكولات.

٤٠ - وحث الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الدول على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما فيها على وجه التحديد تلك الدول الواردة في المرفق ٢، التي يعتبر توقيعها وتصديقها على المعاهدة شرطا لازما لدخولها حيز النفاذ.

باستخدامها واحترام السيادة. ومن شأن هذا أن يساعد في تعزيز الديمقراطية وتوطيد القانون والقضاء على الأخطار الجديدة التي تهدد السلام والأمن، وفي طليعتها آفة الإرهاب.

٤٧ - وبالفعل، يمثل الإرهاب، نظرا لطابعه عبر الوطني، تهديدا خطيرا لأمن المنطقة واستقرارها، وللمؤسسات الدول ولسيادة القانون. ولذا فإنه يستلزم التنسيق والتعاون على نحو مطرد فيما بين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، التي يجب عليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للقضاء عليه.

٤٨ - وينبغي أيضا إيلاء أهمية خاصة للجريمة الدولية ولا سيما الفساد نظرا لأنها تقوض بصورة جسيمة جميع الجهود التي تبذلها الدول لبدء إصلاحها الاقتصادي. ولهذا السبب دعت الجزائر، في المؤتمر السادس لوزراء داخلية حوض منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط المعقود في لشبونة (البرتغال) يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، للنظر في اعتماد آلية لمكافحة أكبر مظاهر الفساد. لهذا تؤيد الجزائر عقد مؤتمر دولي مخصص لهذه الظاهرة.

٤٩ - وفيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية، تؤكد الجزائر على ضرورة تقليل أوجه التفاوت الإنمائي بين جانبي البحر الأبيض المتوسط وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز البرنامج المالي للتعاون الأوروبي المتوسطي. وتدعو الجزائر أيضا إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا فيما بين بلدان المنطقة. وترى أن هذا النوع من الاستثمارات ضروري لتعزيز التقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في مجالي تعزيز الاقتصاد الكلي وعملية الانتقال الاقتصادي. وتدعو الجزائر أيضا إلى استعراض مسألة الديون، بغرض إلغائها أو تخفيفها، بما في ذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط فضلا عن إمكانية تحويلها إلى مشاركة رأسمالية. والحاجة تدعو بوضوح إلى إقامة علاقات اقتصادية جديدة وإيجاد شراكة من أجل التنمية. وينبغي ألا تكون منطقة التجارة الحرة هدفا في حد

المشتركة، تلقت هذه العملية دفعة جديدة بعقد اجتماع منتصف المدة الوزاري الذي عُقد في باليرمو (إيطاليا) في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والمؤتمر الوزاري الثالث لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، الذي عُقد في شتوتغارت، ألمانيا، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، مما أعطى حافزا سياسيا للعلاقات في المنطقة، وأضفى عليها نهجا شاملا متوازنا متعدد الأبعاد يقوم على التوازن الضروري بين الأجزاء الثلاثة لإعلان برشلونة. ونتيجة لهذين المؤتمرين، أصبح في الإمكان المضي قدما في مجالي مكافحة الإرهاب وميثاق السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولذا لم تأل الجزائر جهدا في المساعدة على توطيد هذا التقدم وحمايته وتعزيزه كمكسب سياسي أساسي.

٤٥ - وترى الجزائر أن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرطان جوهريان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأي تدبير لبناء الثقة، يرمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يقتضي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمنازعات، واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واتخاذ تدابير عملية فعالة لترع السلاح تتضمن، على وجه الخصوص، انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تحظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية)، فضلا عن إخضاع جميع مرافقها النووية للرصد الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٦ - وينبغي أن تقوم الشراكة السياسية والأمنية على الإرادة السياسية المشتركة للدول الواقعة على جانبي البحر الأبيض المتوسط بالتصدي للتحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة أو التهديد

اعتبارها الوثيقة المقدمة من رئاسة الاتحاد الأوروبي، في إحراز تقدم كبير في إعداد ذلك الصك.

٥٣ - وفي هذا الإطار نفسه للتنسيق والحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي أثرته الجزائر دوماً، عقد في الجزائر العاصمة في ٢٠ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، المؤتمر الخامس لوزراء داخلية بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط، بمشاركة إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وفرنسا. ويبرهن عقد المؤتمر السادس في لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والقرارات المهمة التي أسفر عنها على جدوى وقيمة هذا الإطار من أطر التنسيق، الذي يشكل معلماً رئيسياً آخر على طريق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

هاء - قطر

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠]

٥٤ - تمهدي البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة تحياها إلى إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وتشرف، بالإشارة إلى مذكرة الإدارة المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٥٩/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالإفادة بأن قطر أشارت إلى أن بلدان البحر الأبيض المتوسط هي المعنية الأولى بتقديم آراء واقتراحات في هذا الصدد. غير أن قطر تؤيد اتخاذ جميع ما يلزم من وسائل وتدابير تكفل تعزيز وتوطيد السلام والأمن الدوليين في المنطقة السالفة الذكر.

ذاتها، بل أن تكون وسيلة لتحقيق هدف أكثر طموحاً يتمثل في إيجاد منطقة يعمها الرخاء المشترك.

٥٠ - وفيما يتعلق بالشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والبشرية، ترى الجزائر أنه لا يمكن إقامة منطقة للتجارة الحرة يُفترض فيها تدفق السلع والخدمات دون عائق، ما لم تؤخذ في الاعتبار مسألة مهمة أخرى هي مسألة تنقل الأشخاص. فلا بد، في هذا الصدد، من تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية بإصدار التأشيرات تشجيعاً لحركة التنقل ذهاباً وإياباً عبر البحر الأبيض المتوسط. وترحب الجزائر في هذا الصدد بعقد الحلقة الدراسية الأوروبية المتوسطية الأولى للخبراء بشأن الهجرة وتنقل الأشخاص في آذار/مارس ١٩٩٩، لا سيما وأن وزراء الخارجية أكدوا من جديد في شتوتغارت ضرورة متابعة هذه المسألة الهامة.

٥١ - كما أن الجزائر مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأهمية منتدى البحر الأبيض المتوسط، الذي يوفر إطاراً مفيداً للتنسيق والحوار. ونظراً إلى الطابع غير الرسمي الذي تتسم به هذه الآلية، فإنها يمكن أن تقدم مساهمة لها شأنها إلى الآليات الإقليمية الأخرى، وبخاصة عملية برشلونة. ويتيح هذا المنتدى للبلدان الأعضاء فرصة بحث المشاكل السياسية والأمنية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

٥٢ - ونتيجة للاجتماعين الوزاريين اللذين عُقدا مؤخراً في الما دي مايوركا (أسبانيا)، يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وفي فاليتا (مالطة)، يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ١٩٩٩، تم إحراز تقدم ملموس في معالجة المسائل المتصلة بالأمن والاستقرار في المنطقة. فعلى سبيل المثال، اعتُمدت قائمة تضم بعض التدابير التي ترمي إلى منع الإرهاب ومكافحته، كما تقرر عقد اجتماعات مخصصة دورية للنظر في هذه المسألة الهامة. وفيما يتعلق بميثاق السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أسهمت البلدان المشتركة في المنتدى البالغ عددها أحد عشر بلداً، بعد أن وضعت في